



يشرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية بالمشاركة في هذا الحوار التفاعلي مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي.

أود في البداية أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى السيدة فرجينيا دندن، على تقريرها الذي يقدم صورة عن أثر الأنشطة التي تقوم بها المملكة المغربية في مجال التعاون الدولي على حقوق الإنسان. كما أذكر أنه كان لنا شرف مقابلتها أثناء زيارتها للمغرب إلى جانب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الداخلة - أوسرد بالأقاليم الجنوبية.

وفي هذا الإطار، يشيد المجلس الوطني بالتقدم المحرز في المغرب في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي، ولا سيما ما يتعلق بالاعتراف الدستوري بالقيمة الأساسية للتضامن والانخراط الإيجابي للمغرب على المستوى الدولي والتزامه بالمساهمة في هذا التعاون، وخاصة التعاون جنوب-جنوب.

ويحث المجلس الوطني الحكومة على تنفيذ توصيات المقررة الخاصة، وخاصة تلك المتعلقة بتعزيز إدماج بعد حقوق الإنسان في جميع البرامج والسياسات في جميع مراحل الصياغة والتفعيل والرصد والتقييم على أساس التشاور الموسع، وكذا تخصيص المزيد من الموارد لأنشطة دعم القدرات من أجل تنفيذ السياسات المتعلقة بالتنمية، ووضع إطار لمراقبة التمويل من مصادر أجنبية مع الحرص على احترامه التام للمعايير الدولية المتعلقة بجرية الجمعيات، والتصديق على البرتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمدنية والسياسية.

كما يحث الشركاء الدوليين في مجال التنمية على تفعيل توصيات المقررة الخاصة المتعلقة بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين ببرامج التنمية وضمان تكافؤ الفرص في الحصول على التمويل ومراعاة مقاربات حقوق الإنسان في برامج التنمية.

ويغتنم المجلس أيضا هذه الفرصة ليؤكد استعداداه لمواصلة كل ما يقوم به من أنشطة في إطار علاقات التعاون والتضامن التي تربطه بالعديد من المؤسسات المماثلة في إطار شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإقليمية والدولية، وكذا باقي الفاعلين الدوليين والإقليميين الذي تربطهم به شراكات تروم تعزيز حقوق الإنسان في بلادي.

كما يعرب المجلس الوطني عن ارتياحه بخصوص تفعيل توصياته المتعلقة بالهجرة والتي أدت إلى اعتماد سياسة جديدة في مجال الهجرة، قوامها مقارنة حقوقية وإنسانية. ويدعو الشركاء الدوليين إلى دعم جهوده لضمان اندماج هذه الفئة في المجتمع المغربي.

إضافة إلى ذلك، شرع مركز التدريب التابع للمجلس الوطني في تنظيم دورات لتعزيز قدرات فاعلين محليين وأجانب في مجال حقوق الإنسان. وهي الدورات التي سيستفيد منها ممثلون عن الحكومة واللجان الجهوية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات أجنبية، وخاصة من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي إطار مسؤولية الشركات في مجال حقوق الإنسان، يتعاون المجلس بشكل وثيق مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل تصميم إصلاحات وسياسات تعزز المؤسسات وتحقق التنمية الاقتصادية. كما أن المجلس الوطني، بصفته عضوا في نقطة الاتصال لهذه المنظمة بالمغرب، يساهم في تحسين تنفيذ المبادئ التوجيهية لهذه المنظمة الموجهة للشركات المتعددة الجنسيات.

فضلا عن ذلك، يذكر المجلس الوطني بالنجاح الذي عرفته الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي شكل فرصة مواتية لمختلف الفاعلين لمناقشة العديد من التحديات الحقوقية التي تواجه المجتمع الدولي كالهجرة والتغيرات المناخية وقضايا المرأة والطفل والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من المجموعات الهشة، وستنظم الدورة المقبلة من هذا المنتدى في ماي آيار المقبل 2017.

كما ستشكل قمة المناخ التي ستعقد بمدينة مراكش في نونبر تشرين الثاني المقبل فرصة أيضا لجميع أصحاب المصلحة من أجل وضع أجندة لتفعيل اتفاق باريس، وهو ما يتطلب انخراط وتضامن جميع الأطراف من أجل الحد من آثار التغيرات المناخية على كوكب الأرض. وسينظم المجلس ندوة خاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ستركز على الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات في حماية الحقوق البيئية وتعزيزها.

وشكرا